الفصل التاسع

حول دمقرطة الإسلام السياسي
لا ديمقراطية في الإسلام
الإسلام بين الاستبداد والديمقراطية

حول دمقرطة الإسلام السياسي

تتصف العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، بتناقض عميق، تتمحور أسسه حول جدلية دمقرطة الإسلام أو أسلمة الديمقراطية.

فالنقاش المثار حول الجدلية الأولى، أي حول جدلية دمقرطة الإسلام السياسي، يستدعي الاهتمام في أوساط النخبة المثقفة في الشرق الأوسط، وذلك لأن الروابط بين الإسلام والديمقراطية، بعيدة كل البعد عن جوهره كعقيدة دينية، فاستمرار التأكيد على الرابطة بين الإسلام والديمقراطية، ينفي عن تلك العقيدة طابعها الديني، ويؤكد على طابعها السياسي، وهذا ما لا يستقيم مع الإسلام كعقيدة دينية.

كما أن الإسلام باختلاف مذاهبه وتياراته، لا يستطيع امتلاك زمام المبادرة نحو الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية، لاستحالة المواءمة بين قيم الإسلام المحافظ، وقيم الديمقراطية الحديثة، المولودة أصلاً من رحم المجتمعات الصناعية، وهو ما يؤكد على أنه لا ديمقراطية في الإسلام.

غير أن مقاربة الجدلية الأولى، تختلف عن مقاربة الجدلية الثانية، جدلية أسلمة الديمقراطية، من منظور تيار الإسلام السياسي، فكل الدلائل التي يقدمها ذلك التيار، كبرهان على أسلمة الديمقراطية، تشير إلى العكس مما جرى تقديمه في الجدلية الأولى.

فالديمقراطية، تشكل لدى تيار الإسلام السياسي، أحد أهم المقاصد التي يرتكز إليها في خطابه الديني (الدعوي) وفي خطابه السياسي، واضعًا الحرية في مقدمة تلك المقاصد، وحجته في ذلك، أن وجود الفرد مرتبط بحريته، فلا معنى لوجوده إذا انتفت حريته، وعليه تنتفي حرية اعتقاده، التي تبنى عليها حرية تعبيره، ضمن حدود الدين الواحد، قاطعًا بذلك الطريق أمام الاستعباد، الذي هو النقيض الطبيعي للحرية.

أما برهانه على حتمية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، فإنه يتضح أكثر في سياق نص سورة الكهف ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾.

والمقصد الثاني لديه، هو التداول والتشاور في إدارة شئون "الرعية" وبحث قضاياهم الداخلية، من خلال تحقيق تطلعاتهم في انتقاء شكل النظام السياسي الذي يرغبونه، عبر التوافق بينهم وبين الحاكم، المستمد شرعيته وسلطانه ممن اختاروه على مبدأ الدعوة بالموعظة الحسنة، ويأتي هذا المقصد في سياق قول النبي محمد ﷺ "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم".

إن التدقيق العميق في باطن الأديان، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن كثيرًا منها يرفض الحوار مع الآخر جملةً وتفصيلاً، لا بل يعتنق رأيًا أحاديًا لا يمكن تخطيه، وهذا ما يفسر دعوة تيار الإسلام السياسي إلى الحوار والتعدد وقبول الآخر، كركيزة أساسية من ركائزه، نفيًا لكل التهم، وتأكيدًا على مساره الديمقراطي.

فالتعددية التي يدعو إليه ذلك التيار، ليست محددة النوع، سواء كانت سياسية أو ثقافية، إنما تقوم على جملة من القواعد

والسلوكيات التي حددها خطابهم الديني في نص سورة النحل ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾.

وتتأكد أسلمة الديمقراطية بالنسبة لتيار الإسلام السياسي، من خلال تلك المقاصد الثلاثة (الحرية، التشاور، التعدد) التي شكلت مجتمعة ما اصطلحوا على تسميته، بواعث الصحوة الإسلامية، الهادفة إلى إيجاد بنية ديمقراطية، عبر توطيد العلاقة مع الأنظمة السياسية في شتى بلدان العالم الإسلامي، على أن تتكتل لصالح القوى الإسلامية بمشاركتها الواسعة في العملية السياسية، وذلك ضمن نطاق الدولة الواحدة، كي لا تتكرر مشاهد الصراع المستميت مع قوى محلية تحالفت خارج حدود الدولة، مثلما حصل في إيران عام ١٩٧٩، عندما أسقطت الثورة الإسلامية بقيادة رجل الدين المعارض علي الخميني، عروش نظام الشاه.

وثمة تيارات إسلامية تعطي لمفهوم الأمة دورًا كبيرًا لإضفاء الصبغة الدينية وحتى الديمقراطية على تحركاتها السياسية، التي برزت في عقد التسعينيات من القرن الماضي في الجزائر، عندما تحدت جبهة الإنقاذ الإسلامي، النظام الحاكم لجبهة التحرير الوطني وأرغمته على خوض الانتخابات، التي وسعت نتائجها دوائر الصراع المسلح بين كلا الجبهتين.

وهو ما حدا بالكثير من التيارات الإسلامية إلى الصدام مع أنظمتها، بعد أن شكّت بها، انطلاقًا من حالة التمزق القومي، والتباين الكبير بين تأسيس الدولة ومؤسساتها القانونية، التي فرضت بالقوة من جانب القوى الاستعمارية، والإبقاء عليها تارة، والدعوة إلى توحيدها تارة أخرى، ما دفع بتلك التيارات إلى اعتماد منهج القوة سبيلاً لمواجهة منتقديها، ولغة لمخاطبة مخالفيها، ما

أفسح الطريق أمام بعض الإسلاميين بالتحول من الخط الإصلاحي إلى الخط الراديكالي.

فالعبرة ليست في السياق، وإنما في التطبيق الفعلي الصحيح لأطر الديمقراطية، لأن حالة الضعف والانهيار التي تنتاب المجتمعات الإسلامية، ليست عائدة إلى أصل الدين نفسه، بل لما تعرض له من موجات متتالية من الضلال والفساد، أفرغته من محتواه العقائدي.

إن غياب الديمقراطية في الإسلام، قد يكون بسبب غيابها في التراث الإسلامي، وهذا الغياب، مهما حاول تيار الإسلام السياسي التقليل من شأنه والالتفاف عليه، له أسبابه الثقافية ومسبباته الاجتماعية، لا سيما بعد ما همش وزيف هذا التراث، الذي خلا من الحرية والتعددية، ولم يجد مكانًا طبيعيًا في الواقع، لغياب المؤسسات التي تعبر عن مفاهيمه، على حساب تثبيت شرعية السلطة كتقليد سياسي في وجه الديمقراطية.

لا ديمقراطية في الإسلام

ليست الديمقراطية، بما تعني حكم الشعب أو صوت الشعب (ديموكراسي) من اختصاص الإسلام كحركات أو مذاهب، كما أنها ليست من اختصاص العلمانية وحدها، وكي لا نربط بينها وبين العلمانية ربطًا نهائيًا، فإننا ندلل على حضورها التاريخي العريق في العاصمة الإغريقية أثينا، التي كانت أول مدينة عرفت الديمقراطية وماوستها كنظام حكم، قبل أن تعرف أوروبا المسيحية كدين، وقبل أن يعرف الغرب العلمانية كتيار، وهو ما يؤكد أن لا صلة بين الديمقراطية كنظام حكم، وبين الدين كعقيدة، مهما احتوى تراثه من دعاوى التحرر، ومهما بلغت درجة تسامحه مع الآخر.

لعل التصور السابق، يقودنا إلى السؤال الذي ظل يدور في أذهان الكثير من المسلمين دونما إجابة محددة، وهو أنه لطالما كانت الديمقراطية بعيدة عن جوهر الدين، فلماذا وجدت في الغرب، وبذات الوقت انتفى حضورها في الشرق، هل لأن المسيحية أكثر تقبلاً وتطبيقًا لها من الإسلام؟.

إذا كان الجواب تأكيدًا على صحة ما جرى طرحه من تساؤلات، فإن حركيي الإسلام السياسي، الذين يغرسون في أذهانهم يوتوبيا دولة الخلافة، سيحاججون مرة أخرى، لتبرير منطقهم وتأكيد قناعاتهم، بأن الإسلام والديمقراطية صنوان، وأن تحقيق الديمقراطية في الإسلام، يتأتى من خلال ثلاثة مقاصد

وهي، الحرية، والتشاور، والحوار مع الآخر، ولكل مقصد منها ما يدعمه من النصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة المسندة.

كما لا يمكن بأي حال، أن نقدم نفيًا لما سبق طرحه، لأن العلمانية كما هي حاضرة في الغرب، فإنها حاضرة أيضًا في بعض بقاع الشرق، كحضورها القوي في تركيا، آخر دول الخلافة الإسلامية، هنا تبرز المفارقة الكبرى، بين إسلامها المتأصل وديمقراطيتها الحديثة، وهنا أيضًا تتأكد الصلة غير المباشرة بين العلمانية والديمقراطية.

ولعل ما يفسر شيوع مظاهر الاستبداد والديكتاتورية في أكثر من بلد إسلامي أو عربي، أن علمانيتها ليست سوى شعارًا سياسيًا، أي علمانية غير ناضجة بالمعنى السياسي والقانوني وحتى العقلي، أو لنقل علمانية صورية، في ظل تعنت الحركات الإسلامية ورفضها الاحتكام لقواعدها، وتهديد كل ما يتصل بها، بما فيها الديمقراطية.

وما يدعو إلى الغرابة، أنه ورغم رفض بعض الإسلاميين الحركيين، سواء كانوا سلفيين أو شيعة، للنظام الديمقراطي، باعتباره بدعة من بدع العلمانية، فإن أقرانهم من ذوي الاتجاه السياسي، كحركة الإخوان المسلمين، ينادون به، بل ويدعون إليه، وإن كان في سبيل الوصول إلى السلطة.

إن رفض الديمقراطية من قبل أنصار الإسلام السياسي أو الحركي، بشقيه السني أو الشيعي، هو في حقيقته رفض غير معلن، لأنه تكتيكي مرحلي، غايته امتطاء صهوة السلطة بأي ثمن، وفي لحظة الوصول إلى السلطة، يتحول رفضهم لها إلى رفض معلن، باعتبارها "الفيروس" الذي حملوه معهم إلى السلطة، رغم عدم اعترافهم بواقعها، ولسنا نحوم في سماء التصورات المسبقة، فالثورة الإسلامية التي قادها في إيران، رجل الدين المعارض علي

الخميني، ضد سلطة الشاه، سرعان ما انقلبت على ديمقراطيتها التي نادت بها قبيل وصولها إلى سدة الحكم، وأخيرًا عمدت إلى وأدها، كما جرى مع الاحتجاجات التي أعقبت عملية الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ وما شابها من عمليات تزوير أثارت سخط الشارع وأججت غضبه من نظام الثورة الإسلامية.

هذا "الفيروس"، أي الديمقراطية، بحسب قناعات معظم الإسلاميين، لا بد من محوه من أجندتهم، لأنه هو الذي سيزيحهم عن السلطة، إذا ما ركنوا إلى قواعده السليمة التي كفلها الدستور.

أما الحل، فهو ضمن خيارين لا ثالث لهما، فإما أن يكون بتكريس واقع تسلطهم، وفق ما يسمى بأسلمة الديمقراطية، كما هو حاصل في إيران، أو بشل الحياة السياسية ورهنها بهم، كما في باكستان وأفغانستان والصومال واليمن والعراق.

أين تقع المشكلة إذن؟ هل هي في تراث الإسلام الذي يخلو من روح التعدد والمشاركة، أم أن التسلط طبيعة ملازمة للإنسان الشرقي، سواء كان متدينًا أو غير متدين؟.

إن المشكلة تكمن في شقين متلازمين، الشق الأول: تعارض الإسلام مع العلمانية، وتفسيرها تفسيرًا مجافيًا للمنطق، ليس باعتبارها بدعة، بل لأنها مجرد سلعة مستوردة من خارج المحيط الإسلامي.

الشق الثاني: الموروث الديني الموجود لدى الإسلام، كما كان موجودًا لدى المسيحية قبل حركة الإصلاح الديني، والقائم على تقديس الفرد وعدم الخروج عليه، سواء كان وليًا أو إمامًا، فطاعته من طاعة الله والرسول ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ وهو ما ينقض عرى الشورى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلأَمْرِ ﴾ كما ينقض عرى الحرية الفردية ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾.

دون أن نقول أيضًا، إنها تنقض عرى الديمقراطية، لأنها غير موجودة أصلاً في الإسلام، ولا يمكن لها أن توجد في محيط تسود فيه روح العبودية المطلقة لله، وروح التبعية المطلقة للفرد، فالمسافة بين العبودية والتبعية، لا تسمح بوجود الديمقراطية، لأنها في الأساس، مسافة ضيقة، يحار المرء في أي اتجاه يسلك.

وكلما بعدت المسافة بين العبودية والتبعية، صار ممكنًا التفكير بعيدًا عن وصاية الدين، وهو إذا ما تحقق، فإنه يفسح المجال للتفكير في الديمقراطية، دون أن يعني تحقيقها.

تحقيق الديمقراطية يحتاج أولاً، إلغاء إحدى الروحين، أما روح العبودية، أو روح التبعية، ولأنه من الصعب إلغاءهما دفعة واحدة، كما هو حاصل عند الغرب، فإن إلغاء روح التبعية (السلطنة) كما جرى في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك، كفيل بإفساح المجال للديمقراطية، دون إلغاء روح العبودية.

رغم ما يشاع عن التلازم الوثيق بين الديمقراطية والشورى، كأحد مقاصد الديمقراطية في الإسلام، إلا أن تكريس العبودية التي لا يكتمل إيمان المرء دونها ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ وتبعية المرء لمن هو أعلى منه علمًا ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وأكثر نفوذًا وجاهًا (إطاعة ولي الأمر) حال دون ترسيخ الديمقراطية كنظام سياسي مدني، يتساوى فيه الجميع حكامًا ومحكومين أمام سلطة القانون.

الإسلام بين الاستبداد والديمقراطية

إن النظر إلى الإسلام المعاصر، يستوجب منا طرح التساؤلات الملتبسة وإن في إطارها العام، ابتداءً من هذه النقطة المبهمة، هل الأديان بكليتها تبعث على استبداد الإنسان لجهة تكبيله في طقوس وشعائر ومسالك تحد من حريته الفكرية وتضبط سلوكه العام بجملة من الضوابط المحددة بخطوطها الحمر؟.

لننتقل من بعد هذا السؤال العام إلى آخر خاص في غمار طرحنا هذا، هل الإسلام كدين تمتد جذوره وأصوله إلى ما يزيد عن أربعة عشر قرنًا أسس ولا زال يؤسس لثقافة الاستبداد، أم أن الاستبداد في مفهومه العام حالة نفسانية خاصة في الإنسان، أي إنسان، مؤمنًا كان أم غير مؤمن، وبالتالي لا علاقة للإسلام ولا للأديان الأخرى في تأطيره وتسطيره في حياة الناس؟.

من وحي هذه الأسئلة، سنكون ومن دون أدنى شك، أمام سيل غير منقطع من الإجابات المتباينة والمتفاوتة في رأيها واعتقادها، فالإسلام قد يغدو استبداديًا في نظر البعض عندما يُنظر إليه كعقيدة سياسية لا كدين، وبالتالي فإن الاستبداد في منظورهم، ليس سوى حالة سياسية أكثر منها نفسانية، ولطالما كان الإسلام مجرد عقيدة وحسب، فإنه والاستبداد على خط واحد.

كما أن الإسلام قد يغدو ديمقراطيًا، له تجربته المتمايزة عن تجارب الأديان الأخرى، عندما كان دينًا خالصًا لله وحده، شاء الآخرون أم أبوا، فإن ديمقراطيته تبرز في كونه يقبل التعايش مع

الأديان الأخرى والمجتمعات ذات الثقافة المغايرة لثقافته وتراثه، وليست الديمقراطية هنا من باب حرية الدعوة إلى الإسلام والدخول إليه أو الخروج منه ترغيبًا لا ترهيبًا.

عند هذه النقطة، أي النقطة المتعلقة بالترغيب والترهيب أولاً، وبالتسيير والتخيير تاليًا، ثمة جدل كبير لم ولن يحسم بعد، ولا نستطيع بكل الأحوال تبني نقطة والبناء عليها، دون الأخذ بالنقطة الثانية، فلو قلنا مثلاً إن الإسلام ديمقراطي لجهة ترغيبه وتخييره لأي إنسان كان في دخول الدين، وذلك على الأساس المبني أن لا إكراه في الدين، فإن النقطة الأخرى المتعلقة بالتسيير والترهيب لا تنفك في تقفي آثار الإنسان وأعماله في الدنيا قبل الآخرة ومحاسبته على نواياه وسرائره قبل أن تترجم إلى أفعال، فالخروج عن الدين ليس كالدخول إليه.

وإذا كنا نحاول في هذه الزاوية الحادة تصنيف الإسلام، فإن المسلمين أنفسهم يرفضون هكذا تصنيف ويقطعون بعدم صحته وجدواه، فلا هم، كلهم أو بعضهم، سواء كانوا محافظين أو راديكاليين، يقبلون بجوهر الديمقراطية التي لا تعني لهم شيئًا سوى أنها سلعة مستهلكة من مخلفات الغرب المنحل دينيًا وأخلاقيًا، ولو أن بعض حركات الإسلام السياسي تقر بمبدأ الديمقراطية، ربما لغاية في نفسها، فإنهم يذهبون إلى مقارنتها ومساوقتها مع مفهوم الشورى، البعيدة قلبًا وقالبًا عن مفهوم الديمقراطية فكرًا وممارسة.

يبقى التصنيف الآخر، ألا وهو مقاربة الإسلام بالاستبداد، الأكثر جدلاً حتى اليوم، لكن الاعتقاد الأقرب إلى المنطق والعقل، قبل الدخول في أحكام وتصورات مسبقة عن الاستبداد ومدى ملازمته للإسلام، يمكن القول في عجالة، إن عملة الاستبداد هي الوجه الآخر للإرهاب السياسي والفكري، ولطالما

كان الإرهاب عابرًا لكل حدود العقل والجغرافيا، فإن عملة الاستبداد أيضًا، نجدها في كل الأسواق، فلا نستطيع أن نجزم بوجودها في الإسلام، من دون أن نجزم بوجودها لدى بعض تيارات العلمانية، لكن هذه العملة (الاستبداد) إذا انتفى استخدامها (السلوك) بين المسلمين انتفى وجودها.

وهذا لا يعني مسبقًا أن الأديان بجوهرها العام تعج بالاستبداد، بما فيها الإسلام، فالخوض في غمار النصوص والتحري عن مدلول كل مفردة وما ترمز إليه، عملية شاقة وعبثية، أو لنقل كالطحن في الهواء، لا سيما وأن الحجة هنا ستقابلها حجة أخرى، وهكذا دواليك من تضاد إلى تضاد آخر، وصولاً إلى ما يسمى بالشرنقة والدوران في حلقتها المفرغة.

كما أن هذا التضاد الزاخر بالحجج والبراهين والذي يتراوح بين نفي الاستبداد وإثباته، لا يعني أن الإسلام يؤسس للتناقض أو هو دين قائم على التناقض بين طبائع الأشياء، فو أخذنا قضية صغيرة بحجم قضية النقاب مثلاً، فإننا سنجد أنفسنا أمام جدل بيزنطي عقيم لا متناهي من حيث شدة الحجج وتضادها مع الحجج الأخرى بين مؤيد ومعارض له على نطاق المسلمين أنفسهم، فما بالنا بين المسلمين وغير المسلمين.

وبالعودة إلى عملة الاستبداد، فإننا كما سبق وذكرنا، أنها موجودة في كل الأسواق بلا استثناء، وما يؤسس لها في هذه الحالة، ليس الدين بقدر ما هو السلوك الإنساني، فقد يكون الدين مغذيًا لها، لجهة التسيير والترهيب كما أشرنا آنفًا، لكن أساسها ينبع من باطن السلوك، فلو عدنا إلى المسيحية قبل ثلاثمائة عام لوجدنا أن الاستبداد كان مهيمنًا على طبقة رجال الكنيسة قبل أن يهيمن على المسيحي نفسه، لكنه انتقل سلوكيًا وبكل

الاتجاهات بين عموم المؤمنين، بعيدًا عن المعتقدات النابعة من جوهر الكتاب المقدس.

ولو فتشنا عن الاستبداد في المسيحية اليوم، لما وجدناه البتة، والسبب هل يعود إلى انتفاء المسيحية من قلب المجتمعات الغربية، وانتقالها نحو الديمقراطية، أم أن الأمر عائد في أساسه إلى انتفاء ذلك السلوك الكنسي الذي كان مسيطرًا على قلوبهم وعقولهم قبل ثلاثة قرون، رغم بقاء الكنيسة كعمران والمسيحية كدين؟.

من حق المسلمين أن يرفضوا الديمقراطية، إذا كانوا يجدون فيها ما يلحق الضرر بمجتمعاتهم قبل أن يلحقه بدينهم، لكن ليس من حقهم أن يستمروا في تأطير الإسلام كديانة عالمية بعملة الاستبداد من خلال تأبيدهم لبعض السلوكيات وتعميمها على سائر المسلمين من كل الفرق والملل والنحل باسم الدين، فقد آن الأوان لتغييرها ولو من باب الإصلاح الذي لا زال موصدًا، دون أن يعني ذلك تغييرًا في الدين أو الكتاب.